

أدب الكاتب لابن قتيبة

بسم
الاستاذ محمد خلف الله محمد

مقدمة

لم يكد القرن الأول الهجرى ينتهى حتى كانت رقعة الإسلام قد اتسعت شرقاً وغرباً ، من أواسط آسيا إلى المحيط الأطلسى ؛ وانتشرت مع الإسلام لغة كتابه ودولته ، فأخذ الملايين من غير العرب يتعلمون اللغة العربية ويكتبون بها فى أدبهم وتأليفهم ، ويستعملها الكثير منهم لساناً للتخاطب فى الحياة اليومية ، واتجهت الحضارة العربية الإسلامية إلى الإفادة من تراث الأمم القديمة بنقل الكثير منه إلى اللغة العربية ؛ وأخذ العهد يبعد بكثير من العرب - فى هذا المجتمع الواسع الجديد - عن مواطن سليقتهم وفصاحتهم ، فأصبح من الضرورى - خدمة للدين وكتابه وسنته وثقافته ومجتمعه العالمى - أن يعنى علماء العربية فى القرنين الثانى والثالث الهجريين ، بإرساء القواعد الأولى لتقنين اللغة فى نحوها واشتقاقها ، ودلالات ألفاظها ، وبيان القياس والشاذ ، والفصيح والغريب ، والجيد والضعيف من وجوه استعمالها ، والبدء فى وضع المعاجم لها ؛ وأن تتجه بعض جهودهم كذلك إلى وضع الأسس الأولى لنقد الأدب

العربى ، وتصنيف شعرائه ، وضبط موسيقى الشعر وأوزانه . وهذه هى المرحلة التى خلد تاريخ الثقافة العربية أساء أعلامها : من أمثال الأصمعى وأبى عمرو ابن العلاء والكسائى والفراء والأخفش وأبى زيد الأنصارى والخليل وسيديويه وأبى عبيدة وابن سلام الجمحى .

وكان من الطبيعى فى مرحلة الازدهار الثقافى وتنوع التأليف وخصوصاً فى القرون الهجرية الثالث والرابع والخامس أن تكثر الكتب ذات الطابع التوجيهى فى اللغة والشعر والكتابة والخطابة والنقد والبلاغة ، وأن يعنى المؤلفون بإيضاح معالم الطريق ، وبيان الأدوات الضرورية للمتخصصين فى بعض مهن التعبير ، والشادين فى مختلف الفنون الأدبية ؛ وظل هذا الاتجاه ملحوظاً فى بعض نواحى تراثنا العربى إلى اليوم .

ومن أوائل من عنوا بهذا الاتجاه فى كتبهم ، ووضعوا له منهجاً التزموه فى معظم ما كتبوا ، عالم أهل السنة فى بغداد فى القرن الثالث الهجرى ، « أبو محمد عبدالله بن مسلم ابن قتيبة الدينورى » الذى عاش على الراجح من الأقوال من ٢١٣ إلى ٢٧٦ من الهجرة

(٨٢٩ إلى ٨٨٩ م)^(١). والذين ترجموا لهذا المؤلف الكبير قديماً وحديثاً متفقون على أنه كان عالماً أديباً ، اتصل بنواح كثيرة من المعرفة : من لغة ونحو وشعر وحديث وفقه وتاريخ ومذاهب ، وأنه ممن يمثلون امتزاج الثقافات المختلفة في القرن الثالث الهجري^(٢) ، وفيه يتمثل التقارب أو الاندماج الذي انتهت إليه مدرستا « البصرة والكوفة » بعد أن أصبحت « بغداد » حاضرة الخلافة ومركز الحياة العقلية .

(١) ولد ابن قتيبة سنة ٢١٣ هـ - ٨٢٨ م ببغداد وقيل بالكوفة وكان أبوه من مرو ، ومن ثم نسب إليها فقيل المروزي . وبعد أن درس ابن قتيبة علوم اللغة والحديث دراسة واسعة ، تولى القضاء زمناً بدينور ، ومن هنا جاءت نسبته الدينوري . ثم انتقل إلى بغداد فظل يزاوِل التدريس والتعليم بها إلى أن توفي أول رجب سنة ٢٧٦ هـ - ٣٠ من أكتوبر سنة ٨٨٩ م . وقيل في ذى الحجة سنة ٢٧٠ هـ - مايو سنة ٨٨٤ م .

راجع عن ابن قتيبة وحياته ومؤلفاته :

(أ) المراجع الأدبية والتاريخية العامة : كالفهرست لابن النديم ، وتاريخ ابن خلكان ، وتاريخ بغداد للخطيب ، وكتب الطبقات (للنحويين والمفسرين والفقهاء) ومعجم الأدباء لياقوت ، وتاريخ آداب اللغة العربية لجورجي زيدان ، وتاريخ الأدب العربي تأليف كارل بروكلمان وضحي الإسلام لأحمد أمين .

(ب) مقدمات الطبقات الحديثة لكتب ابن قتيبة : مثل عيون الأخبار ، والشعر والشعراء ، والأشربة ، ومشكل القرآن وغريب القرآن وتأويل مختلف الحديث .

(٢) « هذه الثقافات التي ذكرنا من فارسية وهندية ويونانية وعربية ومن يهودية ونصرانية وإسلامية التقت كلها في العراق . . ولكن كل ثقافة في أول أمرها كانت تشق لنفسها جدولاً خاصاً بها يمتاز بلونه وطعمه ، ثم لم تلبث إلا قليلاً حتى تلاقت وكونت نهراً عظيماً تصب فيه جداول مختلفة الألوان والطعوم ، مختلفة العناصر (ص ٣٩٤) . وبعد فان نحن أردنا أن نختار من يمثل هذه الثقافات مترجمة لا نجد خيراً من « الجاحظ » و « ابن قتيبة » و « أبي حنيفة الدينوري » ، كل واسع الاطلاع غزير العلم كثير التأليف ، نال حظاً وافراً من العلوم المختلفة : أولهم زعيم المتكلمين من المعتزلة ، وثانيهم زعيم أهل السنة ، وثالثهم زعيم علماء النبات ، كل أديب وعالم ولغوي ومؤرخ ، وعلى الجملة فكانوا هم ثلاثتهم دائرة معارف زمانهم » (أحمد أمين : ضحى الإسلام ج ١ ط ٣ - ١٩٣٨ - ص ٤٠٧ - ٤٠٨) .

« وكان غرض ابن قتيبة من أكثر مصنفاته » كما يقول بروكلمان - « أن يقدم إلى الطبقة التي عظمت مكانتها واتسع نفوذها في ذلك العصر - وهي طبقة الكتاب وأصحاب الدواوين الذين كانوا طليعة طبقة المنشئين فيما بعد - ما يسد حاجتها من عدد الثقافة الأدبية والتاريخية ، ولكنه تناول أيضاً في اثنين من مصنفاته ، مسائل الخلاف الديني التي كانت سائدة في عصره ، فنصب من نفسه مدافعاً عن القرآن والحديث تجاه مطاعن الفلسفة وأهل الشك من علماء الكلام » .

ومن هذه المصنفات كتاب « المعارف » وقد جمع فيه من التاريخ القديم ما يحتاج إليه الأديب والعالم ؛ وكتاباً « تأويل مشكل القرآن » و « تفسير غريب القرآن » ، وهما من الكتب التي أفاد منها من جاء بعده من علماء الدراسات القرآنية ؛ وكتاب « تأويل مختلف الحديث » في الدفاع عن أهل الحديث ضد مزاعم الفرق الأخرى وشبهها واعتراضاتها ؛ وكتاب الأشربة - وهو كتاب يجمع بين الفقه والأدب ، وقد تناول فيه ابن قتيبة مسألة الأنبياء التي شغلت علماء الفقه في أيامه وفي الأيام السالفة ؛ وكتاب « الشعر والشعراء » وهو من الكتب المعتمدة في تاريخ الأدب والنقد العربي ؛ وكتاب « عيون الأخبار » وهو من الكتب الجامعة لأنواع من المعارف والأخبار والنصوص الأدبية ؛ ثم الكتاب الذي نحن بصدد الكلام عليه ، وهو « أدب الكاتب »^(١) .

كتاب أدب الكاتب

حاول ابن قتيبة في هذا الكتاب أن يضع منهجاً للثقافة اللغوية الضرورية لكتاب الدواوين ، وأن يكشف

(١) من هذه المصنفات كذلك كتاب « الإمامة والسياسة » - وفي نسبته إلى ابن قتيبة شك - وهو يضم روايات تاريخية تسندها طائفة كبيرة من نصوص الخطب والعهود والكتب والوصايا من أول الخلفاء الراشدين إلى استخلاف المأمون .

عما كان يقع فيه كتاب زمانه من الخطأ أو الوهم في معاني الألفاظ أو الاشتقاقات والتراكيب . والكتاب — على ما نعلم — أول كتاب منظم في الموضوع في تاريخ التأليف العربي ، لم تسبقه إلا أقوال أو رسائل توجيهية ، لعل أطول ما حفظه التاريخ منها رسالة عبد الحميد بن يحيى (كاتب مروان بن محمد آخر خلفاء بني أمية) التي وجهها إلى الكتاب ، والتي يقول منها :

« فنافسوا يا معشر الكتاب في صنوف العلم والأدب ، وتفقهوا في الدين ، وابدأوا بعلم كتاب الله عز وجل ، والفرائض ، ثم العربية فإنها ثقاف ألسنتكم وأجيدوا الخط فإنه حلية كتبكم ، وارووا الأشعار ، واعرفوا غريبها ومعانيها ، وأيام العرب والعجم ، وأحاديثها وسيرها ، فإن ذلك معين لكم على ما تسمون إليه بهممكم ، ولا يضعفن نظركم في الحساب فإنه قوام كتاب الخراج منكم ... »^(١).

ويعد كتاب « ابن قتيبة » من أمهات كتب الأدب العربي ، وإلى هذا يشير « ابن خلدون » في « مقدمته » في عبارته المشهورة التي يقول فيها :

« وسمعنا من شيوخنا في مجالس التعليم أن أصول هذا الفن وأركانه أربعة دواوين وهي : أدب الكاتب لابن قتيبة ، وكتاب الكامل للمبرد ، وكتاب البيان والتبيين للجاحظ ، وكتاب النوادر لأبي علي القالي البغدادي ، وما سوى هذه الأربعة فتبع لها وفروع عنها » .

وقد عني بشرحه والتعليق عليه جماعة من العلماء : منهم ابن السيد البطليوسي (المتوفى سنة ٥٢١-١١٢٧) في كتابه : « الاقتضاب في شرح أدب الكاتب » (نشره عبدالله البستاني في بيروت سنة ١٩٠٠ وسنة ١٩٠٥)

(١) راجع الرسالة بتمامها في كتاب الوزراء والكاتب للجيشياري ط الحلبي ١٩٣٨ ص ٧٣ وما بعدها .

وقد تناول البطليوسي في كتابه تفسير خطبة أدب الكاتب لابن قتيبة (وهو يسميه أدب الكاتب لا أدب الكاتب كما هو مشهور) وذكر أصناف الكتبة ومراتبهم وجل ما يحتاجون إليه في صناعتهم ، وتكلم على مشكل إعراب الأبيات الواردة في الكتاب ومعانيها وما حضره من أسماء قائلها ، ونبه على ما غلط فيه « ابن قتيبة » أو الناقلون عنه وما منع منه وهو جائز .

ومن هؤلاء العلماء أبو منصور الجواليقي (المتوفى سنة ٥٣٩-١١٤٤) في كتابه « شرح أدب الكاتب » نشر مكتبة القدسي سنة ١٣٥٠ هـ وفي صدره مقدمة لمصطفى صادق الرافعي .

كما قام بشرح خطبة الكتاب كثيرون منهم : أبو القاسم الزجاجي المتوفى سنة ٣٥٠ هـ . وللشيخ طاهر الجزائري تلخيص للكتاب طبع بمصر سنة ١٣٣٧ هـ .

يقع كتاب « أدب الكاتب » في مقدمة وأربعة كتب (أو أبواب) : الأول في المعرفة ، والثاني في تقويم اليد ، والثالث في تقويم اللسان ، والرابع في أبنية الأفعال والأسماء . فأما المقدمة — أو الخطبة — فيبدو أن « ابن قتيبة » كتبها وهو في حال شديدة من الضيق وعدم الرضى عن موقف الأدب والعلم في عصره : فقد رأى أهل زمانه — كما يقول — عن سبيل الأدب ناكبين ، ومن اسمه متطيرين ، ولأهله كارهين : الناشئ منهم راغب عن التعليم ، والشاذي تارك للازدیاد ، والعلماء مغمورون ، والعلم صار عاراً على صاحبه ، وأموال الملوك صارت وقفاً على شهوات النفوس .

يقول « ابن قتيبة » في تصوير هذا الموقف : « فأبعد غايات كاتبنا أن يكون حسن الخط ، قويم الحروف ؛ وأعلى منازل أديبنا أن يقول من الشعر أبياتاً في مدح قينة ، أو وصف كأس ؛ وأرفع درجات لطيفنا أن يطالع شيئاً من تقويم الكواكب ، وينظر في

شيء من القضاء وحد المنطق ، ثم يعترض على كتاب الله عز وجل بالطعن وهو لا يعرف معناه ، وعلى حديث رسول الله (ص) وهو لا يدري من نقله ؛ قد رضى عوضاً من الله تعالى ومما عنده بأن يقال : فلان لطيف وفلان دقيق النظر . يذهب إلى أن لطف النظر قد أخرجه عن جملة الناس ، وبلغ به علم ما جهلوه ، فهو يدعوهم الرعاع والغناء والغثر ، وهو لعمر الله بهذه الصفات أولى ، وهى به أليق

(ص ٢ - ٣ أدب الكاتب - طبعة ليدن ١٩٠٠)

ثم يستمر « ابن قتيبة » فيذكر إعراض الناس عن علم الكتاب وأخبار الرسول وعلوم العرب ولغاتها وآدابها ، وانحرافهم إلى المنطق والعلوم والفلسفة المترجمة ، وتحذلقهم بالكون والفساد والكيفية والكمية والجوهر والعرض . وهو يعير كثيراً من كتاب زمانه بأنهم - كسائر أهل ذلك الزمان - قد استطابوا الدعة ، واستوطأوا مركب العجز ؛ وأعفوا أنفسهم من كد النظر ، وقلوبهم من تعب الفكر ، حين نالوا الدرك بغير سبب . ويورد أمثلة من جهالة بعضهم في بلاط الخلفاء .

الموقف - إذن - لم يكن يسمح بالسكوت ، بل كان ينادى بطلب الإصلاح . وقد انتدب « ابن قتيبة » للقيام بمهمة العلاج يقول :

« فلما رأيت هذا الشأن كل يوم إلى نقصان ، وخشيت أن يذهب رسمه ، ويعفو أثره ، جعلت له حظاً من عنايتي ، وجزءاً من تأليفي ، فعملت لمغفل التأديب كتباً خفافاً في المعرفة ، وفي تقويم اللسان واليد ، يشتمل كل كتاب منها على فن ، وأعفيت من التطويل والتثقيب ، لأنشطه لتحفظه ودراسته إن فاءت به همته ، وأقيد عليه بما أضل من المعرفة وأستظهر له بإعداد الآلة لزمان الإدالة ، أو لقضاء الوطر عند تبين فضل النظر ، وألحقه - مع كلال الحد وييس الطينة -

بالمرففين ، وأدخله - وهو الكودن - في مضمار العتاق »^(١) . (ص ٩ أدب الكاتب) .

فكتاب أدب الكاتب - إذن - يقدم نواحي من التثقيف الضروري لكتاب الدواوين في اللغة والرسم والاشتقاق ، على حين تتكفل الكتب الأخرى لابن قتيبة بنواح من المعارف الأدبية والدينية وما إليها من ميادين الثقافة الإسلامية .

ويوجه ابن قتيبة نظر كتاب زمانه إلى عناصر الثقافة التي كان يتثقف بها كتاب العجم - والتي حدثنا عنها « الجهشيارى » بعد ذلك بقرن في كتابه « الوزراء والكتاب » ؛ وإلى ضرورة النظر في جمل الفقه ومعرفة أصول من حديث رسول الله (ص) وصحابته ، فهم عرضة أن تنحى في طريقهم بعض المصطلحات الفقهية : كالمخابرة والمزابنة وبيع الغرر^(٢) وإلى دراسة أخبار الناس وتحفظ عيون الحديث ليدخلوها في تضاعيف سطورهم إذا كتبوا ، ويصلوا بها كلامهم إذا حاوروا . وهو متنبه إلى ضرورة التزود من الخبرة العملية في بعض ميادين الكتابة الديوانية ؛ وهو من جهة أخرى - شأن كثير ممن جاءوا بعده من مؤلفي الأدب والبلاغة « كالقاضي الجرجاني وعبد القاهر وابن الأثير - متنبه إلى ضرورة توافر الاستعداد العقلي وجودة الذهن والقريحة إلى جانب الأدوات والثقافات المكتسوبة ، حتى يتبها النجاح للكاتب في صناعته أو الأديب في أدبه .

(١) من الكلمات والأساليب الواردة في هذه النصوص المقتبسة من ابن قتيبة : قوله : وأرجع درجات لطيفنا : يريد باللطيف هنا المتفلسف ، سمي لطيفاً للطف نظره وأنه يتكلم في الأمور الخفية التي تنبوغها أذهان العامة . و « الغثر » : هم الجهال الأغبياء واحده أغثر . و « الكودن » : البغل أو البرذون أو الفرس الهجين ، وفي أصل معناها البطء وكثرة الشحم .

(٢) « المخابرة » : أن يعطى المالك الفلاح أرضاً يزرعها على بعض ما يخرج منها كالثلث أو الربع ، و « المزابنة » : بيع ما لم يعلم كيلاً أو عدداً أو وزناً بمقدار معلوم . و « بيع الغرر » : بيع ما لا يوثق بتسليمه كبيع السمك في الماء أو الطير في أهواء وبيع ما يجمله المتبايعان والأنواع الثلاثة منى عنها .

القسم الأول كتاب المعرفة

القسم الأول من « أدب الكاتب » ، وعنوانه : كتاب المعرفة - يقدم ذخيرة من المعارف اللغوية مما كان كتاب العصر في حاجة إليه ، أو مما كان يجيئهم الخطأ من قبله : كبعض الألفاظ التي يضعها الناس في غير موضعها ، وبعض الألفاظ الشديدة التقارب في المعنى ولكن بينها فروقاً دقيقة ، وكبعض التعابير الأدبية التي تجهل أصولها ، وبعض الجموع المشككة التي جاءت على غير قياس ، وجموع الأيام والشهور .

فن أمثلة الألفاظ التي كان الناس - في عصر ابن قتيبة - يضعونها في غير موضعها لفظة « الطرب »^(١) هي أصلاً في الاستعمال العربي القديم خفة تصيب الرجل لشدة السرور أو لشدة الجزع ، ولكن الناس يذهبون إلى أنها في الفرح دون الجزع ؛ ولفظة « القافلة » ، وهي في أصل معناها الرفقة الراجعة من السفر ، ولكن الناس يذهبون إلى أنها الرفقة في السفر ذاهبة كانت أو راجعة .

وهناك أزواج من الألفاظ كان الناس في عصره لا يكادون يفرقون بين كل زوج منها : كالكذب والخلف ، والفقر والمسكين ، والخائن والسارق ، والبخيل والليم ، والحمد والشكر . . . على أن لكل منها ظلاً خاصاً من الدلالة .

وإذا كان « ابن قتيبة » ينبه إلى ما في استعمال الناس من انحراف عن الجادة اللغوية فإنه يستدرك كذلك على بمض أصحاب اللغة : فن هؤلاء - مثلاً - من يخطئ الناس في قولهم : « خرجنا نتزّه » ، إذا خرجوا إلى البساتين ، فالتزّه عند هؤلاء اللغويين إنما هو التباعد عن الماء والريف ، ومنه يقال : فلان يتزّه عن الأقدار

(١) راجع التعليق على بعض هذه الألفاظ والأساليب في خاتمة هذا الكتاب .

أى يباعد نفسه عنها ؛ وفلان نزيه كريم ، إذا كان بعيداً عن اللوم . ولكن « ابن قتيبة » يقول :

« وليس هذا عندي غلطاً ، لأن البساتين في كل مصر وفي كل بلد إنما تكون خارج المصر ، فإذا أراد الرجل أن يأتيها فقد أراد أن يتزّه أى يبعد عن المنازل والبيوت ، ثم كثر هذا واستعمل حتى صارت التزّه القعود في الخضر والجنان . . . » (ص ٣٩ - ٤٠ أدب الكاتب) .

ومن الكنايات والأمثلة العربية المشهورة التي يرجعها « ابن قتيبة » إلى أصولها قولهم للمتزوج : « بالرفاء والبنين » ، وأصل الرفاء الالتحام والاتفاق . وقولهم : « بنى فلان على أهله » ، وأصله أنه كان من أراد منهم الدخول على أهله ضرب عليها قبة ، فقليل لكل داخل على أهله : بان .

وقولهم : « ادفعه إليه برمته » ، أصله أن رجلاً دفع إلى رجل بعيراً بجبل في عنقه ، والرمة : الحبل البالي ، فقليل ذلك لكل من دفع شيئاً بجملته ولم يحتبس منه شيئاً ؛ وقولهم : « فلان نسيج وحده » ، أصله أن الثوب الرفيع النفيس لا ينسج على منواله غيره ، وإذا لم يكن نفيساً عمل على منواله سدى عدة أثواب .

ويقولون : « بيننا وبينهم مسافة » ، أصله من السوف وهو الشم ، وكان الدليل بالفلاة ربما أخذ التراب فشمه ليعلم أعلى قصد هو أم على جور ، ثم كثر ذلك حتى سمي البعد مسافة .

وفي هذا الكتاب أبواب لأصول الأسماء : كالمسمين بأسماء النبات مثل قتادة ؛ وبأسماء الطير مثل القطاى (الصقر) ؛ وبأسماء السباع مثل أوس (الذئب) والمسمين بالصفات وغيرها مثل مرثد (من رثدت المتاع إذا فضدت بعضه فوق بعض) ، ووكيع (من استوكع الشيء إذا اشتد) .

وفيه باب عن النبات وأسمائه ، والنخل ، والخيل وما يستحب من خلقها ، ثم بيان عيوبها وأسماء أعضائها وشياتها وألوانها والسوابق منها ؛ وباب عن معرفة ما في الإنسان من عيوب الخلق ، وأسماء أعضاء الجسم ، وفروق الأسنان في الإنسان والحيوان ؛ وأبواب في معرفة الطعام والشراب ، وأسماء الجماعات ، ومعرفة الآلات ، ومعرفة الثياب واللباس والسلاح وأسماء الصناعات ، ومعرفة الطير والموام وجواهر الأرض . ومن أمثلة المجموع المشكلة أو التي جاءت على غير قياس : نفاس جمعاً لنفساء ، وجلجل جمعاً لجللى ، وفرادى واحده فرد ، وسواسية واحده سواء ، والزبانية واحدهم زبنية : .

القسم الثانى

كتاب تقويم اليد

نخصص « ابن قتيبة » هذا الباب لما يشكل على الكتاب من صعوبات الكتابة . وهذا الجزء من كتابه من أقدم ما وصلنا من الصدر الأول في الهجاء ورسم الحروف ، وفيه ملحوظات نافعة في رسم المصحف ، وله قيمته في الدلالة على اتجاهات التفكير العربى في ذلك العصر في تطوير قواعد الرسم . والمؤلف يبدو به بقوله :

« قال أبو محمد : الكتاب يزيدون في كتابة الحرف ما ليس في وزنه ليفصلوا بالزيادة بينه وبين المشبه له ، ويسقطون من الحرف ما هو في وزنه استخفافاً واستغناء بما أبقي عما ألقى إذا كان فيه دليل على ما يحذفون من الكلمة ، والعرب كذلك يفعلون ، ويحذفون من الكلمة واللفظ نحو قولهم : لم يك ، وهم يريدون لم يكن ، ولم أبل ، وهم يريدون لم أبال ، ويحذفون من الكلام ما لا يتم الكلام في الحقيقة إلا به استخفافاً وإيجازاً إذا عرف المخاطب ما يعنون به . . . » (ص ٢٣٤ - ٢٣٥ أدب الكاتب) :

ثم يمضى المؤلف فيتحدث عن حذف ألف الوصل في « بسم الله » - إلا إذا توسطت كلاماً فتثبت ألفها ، وهذا هو ما جرت عليه المصاحف في الحالين ؛ ويفصل القول في أحكام ألف « ابن » بالصورة التي نعرفها ونجرب عليها الآن ؛ وفي ألف الوصل في الأمر من مثل : أتى وأذن وأمر ، وأحكامها إذا دخلت عليها الفاء أو الواو أو ثم . ويقول - فيما ألفه مقطوعة مضمومة مثل : أو كرمك . أو نبتكم - إن الحكم أن تقلب ألف القطع واواً في الكتاب وعلى ذلك كتاب المصحف ، ثم يضيف : « وإن شئت كتبت ذلك بألفين على مذهب التحقيق وهو أعجب إلى » . ويذكر أن السر في زيادة ألف الوصل بعد واو الجماعة - في مثل وردوا - هو مخافة التباسها بواو النسق (العطف) :

« ولما فعلوا ذلك في الأفعال التي تنقطع واوها من الحروف التي قبلها نحو : ساروا وجاءوا - فعلوا ذلك في الأفعال التي تتصل واوها بالحروف قبلها نحو : كانوا وباتوا ، ليكون حكم هذه الواو في كل موضع حكماً واحداً . . . » (ص ٢٤٧) .

أما في مثل يغزو ويدعو مما ليست واوه واو جمع فقد رأى بعض الكتاب المعاصرين لابن قتيبة ألا تلحق به الألف - وهو ما نجرب عليه الآن - « غير أن متقدمى الكتاب - كما يقول « ابن قتيبة » - لم يزالوا على ما أنبأتك من إلحاق ألف الوصل بهذه الواوات كلها ليكون الحكم في كل موضع واحداً » .

ويعرض لكتابة الماضى الثلاثى المهموز اللام (مثل قرأ) عند إسناده لألف الإثنين فيرى أن تكتبه بألفين « لتفرق بالألف الثانية بين فعل الواحد وفعل الإثنين ، وكان الكتاب يكتبون ذلك فيما تقدم بألف واحدة » ، والألفان - عند ابن قتيبة - أجود مخافة الالتباس .

أما الأسماء الأعجمية المستعملة مثل : إبراهيم واسماعيل فتحذف الألف كما يترك صرفها - إلا داود فإنه لا تحذف ألفه وإن كان مستعملاً لأن الألف لو

حذفت - وقد حذفت منه إحدى الواوين - لاختلاف الحرف ؛ وما لا يستعمل من تلك الأسماء ولا يتسمى به كثيراً نحو قارون وطالوت فلا تحذف ألفه .

وكتبوا « الرحمن » بغير ألف حين أثبتوا الألف واللام ، ويقول ابن قتيبة : « فإذا حذفت الألف واللام فأحب إلى أن يعيدوا الألف فيكتبوا : رحمان الدنيا والآخرة » .

وإذا اجتمعت أن ولا ، لا تظهر أن في الكتاب ما كانت عاملة في الفعل ، فإذا لم تكن عاملة أظهرت أن وقد اجتمعا في الآية الكريمة (لئلا يعلم أهل الكتاب أن لا يقدرّون على شيء من فضل الله) وتكتب أيضاً : علمت أن لا خير عنده ؛ وتكتب إلا تفعل كذا يكن كذا ، لا تظهر إن . ويقول في شأن هاء التانيث :

« كتبوها تاء في مواضع من القرآن وهاء في مواضع ، فأما من كتبها تاء فعلى الإدراج ، وأما من كتبها هاء فعلى الوقف ، وأجمع الكتاب على أن كتبوا : « السلام عليكم ورحمت الله » بالتاء ؛ وأعجب إلى أن تكتبه كله بالهاء على الوقف عليه ، إلا ما أجمعوا عليه في رحمت الله خاصة في أول الكتاب أو آخره » .

أما الصلوة والزكوة والحياة فتكتب بالواو اتباعاً للمصحف ، ولا يكتب شيء من نظائرها إلا بالف . ويفصل ابن قتيبة في هذه بعض الشيء فيقول :

« وقال بعض أصحاب الإعراب إنهم كتبوا هذا بالواو على لغات الأعراب ، وكانوا يميلون في اللفظ بها إلى الواو شيئاً ؛ ويقال ، بل كتبت على الأصل ، وأصل الألف فيها واو ، ولولا اعتياد الناس لذلك في هذه الأحرف الثلاثة وما في مخالفة جماعتهم لكان أعجب الأشياء إلى أن يكتب هذا كله بالألف . . . » .

وتكتب في صدر الكتاب : سلام عليك ؛ وفي آخره : السلام عليك ، لأن الشيء إذا بدئ بذكره كان نكرة ، فإذا أعدته صار معرفة .

ويرى - في إذا - أن تكتب بالألف ، لا تكتب بالنون ، لأن الوقوف عليها بالألف ؛ ولكنه يورد فيها رأياً « للفراء » خلاصته : أنه ينبغي لمن نصب بإذاً الفعل المستقبل أن يكتبها بالنون . ويعقب عليه بقوله : « وأحب إلى أن تكتبها بالألف في كل حال لأن الوقوف عليها في كل حال بالألف » .

ويفرق بين ثمان وبين مثل جوار وسوار (في المنع من الصرف في حالة النصب) إذ يرى أن سبيل ثمان ليس سبيل جوار وسوار في الامتناع من الصرف لأن ثمانياً بمنزلة « رجل يمان » منسوب إلى اليمن ، خففت ياء النسب فيه ، وألحقت الألف بدلا منها ، ويستدل لذلك بقول الأعشى :

ولقد شربت ثمانياً وثمانيا

وثمان عشرة واثنين وأربعا

وفي مثل يقرأه ، وهذا ملأهم ، والله يكلأك ، يقول إن بعض كتاب زمانه كان يدع الحرف على حاله بالف ، ويدل على الهمز والإعراب فيها بضمة يوقعها على الألف . وفي مثل « وهم مستهزئون » يذكر أن الذي عليه المصحف ومتقدمو الكتاب هو كتابتها واواً فوقها همزة وضمة ، غير أن بعض الكتاب كتبوه بياء قبل الواو « مستهزئون » ، وذلك حسن في رأيه .

ويشير « ابن قتيبة » إلى نظام التاريخ في العربية فيقول : وإنما أرخت بالليالي دون الأيام (لتسع ليال بقين ، ولثمان ليال خلون ، وإحدى عشرة ليلة خلت ، أو ثلاث عشرة ليلة بقيت) لأن الليلة أول الشهر ، فلو أرخت باليوم دون الليلة لذهبت من الشهر ليلة . وحين يكون المعدود أياماً وليالي يقع العدد على الليالي ، والعلم محيط بأن الأيام قد دخلت معها ، فتقول : سار فلان خمس عشرة ما بين يوم وليلة . ولا يغلب المؤنث على المذكر إلا في الليالي خاصة ، تقول : سرنا عشراً ، فيعلم أن مع كل ليلة يوماً .

وله في تذكير العدد وتأنينه رأى جرى فيه على رأى القلة من النحويين ، يقول :

« العدد يجرى في تذكيره وتأنينه على اللفظ لا على المعنى ، تقول : لفلان ثلاث بطات ذكور وثلاث حمامات ذكور . . . ، وكتبت لفلان ثلاث سجلات ، فتوثت على اللفظ والواحد سجل مذكر ، ومررت على ثلاث حمامات فتوثت والواحد حمام . . . » (ص ٢٩٩ - ٣٠٠) .

ويعقد باباً لما يكثر من النسب ، فيتحدث عن النسب إلى المقصور بأنواعه ، والممدود ، والنسب إلى فعلى ، وإلى مثل على وعدى وقصى وأمية ، وإلى الاثنين والجمع . ثم يذكر أن العرب تنسب إلى ما في الجسد من الأعضاء فيخالفون النسب إلى الأب والبلد ، فيقولون للعظيم الرأس : رؤاسى ، وللعظيم الشفة : شفاهى ، ويقولون رقبانى وشعرانى ؛ وفى صنعاء وبهراء يقولون : صنعانى وبهرانى ؛ وفى اليمن والشام وتهامه : يمان وشام وتهام . وفى النسب إلى مصغر مشهور تلقى منه الياء ، فتقول فى جهينة : جهنى ، ومزينة مزنى ، وهذا هو القياس إلا ما أشدوا . وكذلك الأمر فى المشهور من أسماء القبائل والبلدان على فعيل أو فعيلة ، فتقول فى ربيعة وبجيلة : ربعى وبجلى . وإذا لم يكن الاسم مشهوراً لم تحذف الياء فى الأول ولا فى الثانى . وإن نسبت إلى اسم قبل آخره ياء ثقيلة خففتها ، فقلت فى أسيد : أسيدى .

وينتقل « ابن قتيبة » إلى المنع من الصرف فيذكر أن أسماء القبائل (مثل تميم) لا تنصرف ، وأسماء الأحياء (نحو قریش وثقيف) مصروفة . ومما جعلوه قبيلة فلم يصرفوه مجوس ويهود . وكلمة « أول » بحسب موقعها ، فإن كانت صفة — مثل رأيتُه عاماً أول — منعت من الصرف ، وإن كانت غير صفة — مثل عاماً أولاً — صرفت . أما أشياء فهى عنده غير مصروفة لأن وزنها أفعلاء ، وهو فيها على ما يبدو يجرى على رأى

الكوفيين ، والأخفش من البصريين . والفصل الأخير من هذا الباب يتضمن ملحوظات فى التذكير والتأنين ؛ فمن الكلمات ما يوثت بمعنى ويذكر بآخر : فدرع الحديد موثثة ، وأما درع المرأة وهو قميصها فذكر .

وفعول بمعنى فاعل لا يلحقها التأنين ، وشذ « هى عدوة الله » (شبهوا عدوة بصديقة) ، ومفعيل كذلك ، وشذ فيها امرأة مسكينة (شبهوا مسكينة بفقيرة) ، ومثله مفعول فيما لا يوصف به مذكر ، نحو مرضع وملبن . وقال بعضهم : امرأة مرضع — إذا كان لها لبن رضاع ، ومرضعة — إذا أرضعت ولدها (أرادوا الفعل) ؛ ووزن فاعل مما لا يكون وصفاً للمذكر لا يوثت ، فإذا أرادوا الفعل قالوا : طالقة وحاملة . وقد يأتى فاعل وصفاً للمؤنث بمعنىين ، فلا يوثت بمعنى ، ويوثت بالآخر ، نحو : « امرأة طاهر من الخيض » و « امرأة طاهرة نقية من العيوب » . والرجل زوج المرأة ، والمرأة زوج الرجل ، لا تكاد العرب تقول زوجته ، وفى القرآن : « اسكن أنت وزوجك الجنة » .

القسم الثالث كتاب تقويم اللسان

يحشد « ابن قتيبة » فى هذا القسم طائفة من الألفاظ يكثر فيها احتمال الخطأ إما لتقارب اللفظين منها فى اللفظ والمعنى — فربما وضع الناس أحدهما موضع الآخر ؛ وإما لتقارب الألفاظ واختلاف معانيها ؛ وإما لاختلاف الأبنية فى الحرف الواحد لاختلاف المعانى ؛ وإما لاختلاف المصادر من الصدر الواحد (أى الفعل الواحد) بحسب المعانى :

فمن الأول الجهد والجهد : فبضم الجيم معناها الطاقة تقول : هذا جهدى أى طاقتى ، وبالفتح معناها المشقة ، تقول : فعلت ذاك بجهد . على أن « ابن قتيبة » يشير إلى قول من يجعلون الكلمتين بمعنى واحد ،

مستشهدين بالآية القرآنية «والذين لا يجدون إلا جهدهم»
فقد قرئت بالوجهين :

وفلان قرن فلان (بفتح القاف) إذا كان مثله في السن ، وهو قرنه (بالكسر) إذا كان مثله في الشدة ؛ وجئت في عقب الشهر (بضم فسكون) إذا جئت بعد ما يمضى ، وجئت في عقبه (بفتح فكسر) إذا جئت وقد بقيت منه بقية ؛ والطفلة من النساء (بفتح الطاء) الناعمة ، والطفلة (بالكسر) الحديثة السن .

ومن أمثلة ما تتقارب ألفاظه وتختلف معانيه : رجل غمر (بفتح الغين) واسع الخلق ، والغمر (بالكسر) الحقد ، والغمر (بالضم) غير المحرب .
ومن النوع الثالث وهو ما تختلف فيه الأبنية في الحرف الواحد لاختلاف المعاني :

صبيغنا مفعال ومفعل تقول : امرأة مثنام ، أى من عاداتها أن تلد كل مرة توأمين ، ومثم : أى وضعت اثنين في بطن . ومثل ذلك مذكار ومذكر ، ومثناث وموئث . والأصل في مفعال أن يكون دام منه الفعل نحو سكير وضليل ؛ ومثل ذلك فحول وفعل (نحو قتل للرجال وقاتل) . ومن النوع الرابع وهو الذى تختلف فيه المصادر من الصدر الواحد : رأيت في النوم رؤيا ، ورأى في الفقه رأياً ، ورأيت الرجل رؤية ؛ وأضفت الرجل : أنزلته ، وضفته : نزلت عليه ، وضيفته : أنزلت منزلة الضيف . ويتحدث «ابن قتيبة» في هذا الكتاب عن الأفعال التى تهمز ، والعوام تدع همزها ؛ وما همز من الأسماء والأفعال ، والعوام تبدل الهمزة فيه أو تسقطها ؛ وما لا همز ، والعوام تهمله . فن الأول : توضأت ، وهنأتك بالمولود ، وتواطأنا على الأمر ، وقرأت الكتاب ، وملأت الإناء . ومن الثانى : آكلت فلاناً إذا أكلت معه ولا تقل واكلته ؛ وضربه بالسيف فما أحاك فيه (وحاك خطأ) . ومن الثالث : رجل عذب ، والناس يقولون أعذب ؛ وفلان أعسر يسر وهو الذى يعمل بكلتا يديه (ولا يقال أيسر) .

وهناك ما يشدد ، والعوام تخففه (مثل جاء نعى فلان) ؛ وما جاء مخففاً والعوام تشدده (مثل : الرباعية والرفاهية والقدوم والدخان :) ، وما جاء ساكناً والعامية تحركه (مثل شغب الجند - ولا يقال شغب) وما جاء محركاً والعامية تسكنه (مثل الوحل بفتح الحاء إذا كان مصدراً ، وإذا كان اسماً فهو وحل بالكسر) .
وبلى ذلك أبواب صغيرة عن تحريفات العامية في الحركات : فهناك ما جاء مفتوحاً والعامية تكسره (كتان) ؛ وما جاء مكسوراً والعامية تفتح (ضفة النهر) ؛ ومفتوحاً والعامية تضمه (شلت يده) ، ومضموماً والعامية تفتح (على وجهه طلاوة) ؛ ومضموماً والعامية تكسره (الفلل) ؛ ومكسوراً والعامية تضمه (الخوان) ؛ وما جاء على فعلت بكسر العين والعامية تقول بفتحها (شركت الرجل فى أمره) ؛ وما جاء على فعلت بفتح العين والعامية تقول بکسرھا (حرصت على الأمر) .

القسم الرابع كتاب الأبنية

وهو كتاب كبير يتناول أبنية الأفعال وأبنية الأسماء ومعانى كل منها فى أبواب حافلة بالفقه اللغوى تكشف عما فى طبيعة لغة الضاد من دقة ومنطق وتصرف فى الأساليب : فالفعل الرباعى أفعّل - مثلاً - يستعمله العرب فى الدلالة على ألوان من المعانى . تقول : أتيت فلاناً فأحمدته أى وجدته محموداً ، وأقتلت الرجل أى عرضته للقتل ، وأرعيت الماشية جعلتها ترعى ، وأشكيت الرجل أحوجته للشكاية ، وأشكيت نزعته عن الأمر الذى شكافى له ؛ وأركب المهر أى حان أن يركب ، وأخس الرجل أى بخس من الفعل ، وأضاءت النار وأضاءت غيرها . وقد تستعمل العرب فعل وأفعّل متفقين فى المعنى ومتفقين أو مختلفين فى التعدى : تقول عمر الله بك دارك وأعمرها ، وضاء الأفق وأضاء ،

وخلف الله عليك بخير وأخلف ، وسمح الرجل وأسمح
وتقول : طلعت على القوم وأطلعت ، وهرقت الماء
وأهرقته ، وفرزت الشيء وأفرزته ، ونعمدت سيفي
وأعمدته ، وأنسأ الله أجله ونسأ في أجله ، وغفلت عنه
وأغفلته .

وتدخل العرب فعل (المضعف العين) على فعل
وأفعل إذا أرادت تكثير العمل والمبالغة : تقول أغلقت
الأبواب فإذا أردت الكثير والمبالغة قلت غلقت ،
ومثله أجدت وجودت وكسرت وكسرت ، وتقول
جولت في البلاد وطوفت إذا أردت كثرة التطواف
والجولان فيها فإذا لم ترد الكثرة قلت جلت وطفيت ،
وفي القرآن الكريم (جنات عدن مفتحة لهم الأبواب)
وفجرنا الأرض عيوناً . وربما تجيء لا يراد بها التكثير
نحو كلمته وعلمته ، وصبحت القوم أى أتيتهم صباحاً ،
وقد تجيء مضادة لأفعلت نحو أفرطت أى جزت المقدار
وفرطت أى قصرت .

وعلى هذا النمط يستعرض المؤلف أبواب فاعلت
وتفاعلت ، وتفعلت ، واستفعلت وافتعلت ، وافعولت
ومواضع كل . ثم يعقد باباً لفعلت (الثلاثى المفتوح
العين) فى الواو والياء نحو : كنوت الرجل وكنيته ،
ونحوت الكتاب وأمحوه ومحيته أمحاه ؛ وباباً لأبنية من
الأفعال مختلفة بالياء والواو بمعنى واحد مثل تجوزت
إلى فئة وتحيزت أى انحزت ؛ وباباً لما يهمز أوله من
الأفعال ولا يهمز بمعنى واحد مثل وكدت عليهم
وأكدت ، قال الله جل ثناؤه : « ولا تنقضوا الأيمان
بعد توكيدها » ؛ وباباً لما يهمز أوسطه من الأفعال
ولا يهمز بمعنى واحد مثل رقأت فى الدرجة ورقيت
(بكسر القاف) وترك الهمز أجود ، قال الله عز وجل
(أو ترقى فى السماء ولن نوئمن لرقيك) وأما رقاً الدمع
فهو مهموز ، ويقال رقاً يرقاً رقوعاً ؛ وباباً لفعلت
(مفتوح العين) وفعلت (مضمومها) بمعنى مثل صلح
الشيء وصلح ؛ وباباً لفعلت (مكسور العين) وفعلت

(مضمومها) بمعنى مثل سفه يسفه وسفه يسفه ،
وسخى يسخى وسخو يسخو وباباً لفعل (مفتوح العين)
يفعل (بضم العين وكسرهما ، وهكذا يستمر المؤلف فى
بقية أنواع الأفعال على اختلاف حركاتها فى الماضى
والمضارع .

ومن أبواب هذا القسم باب للمبدل مثل مدهته
بمعنى مدحته ، والأيم والأين الحية ، والقبر جدث
وجدف ؛ وباب لإبدال الياء من أحد الحرفين المثلين
إذا اجتمعا مثل تظنيت من الظن وأصله تظننت ؛ وباب
لما تتكلم به العامة من الكلام الأعجمى ، قال « الأصمعى »
الزرجون : الخمر وأصله بالفارسية زرقون أى لون
الذهب ، والسجنجل المرأة بالرومية فيما أحسبه . قال
« أبو عبيدة » ربما وافق الأعجمى العربى ، ولم يكن
أبو عبيدة يذهب إلى أن فى القرآن شيئاً من غير لغة
العرب ، وكان يقول هو اتفاق يقع بين اللغتين ، وكان
غيره يزعم أن القسطاس الميزان بلغة الروم ، والغساق
البارد المثن بلغة الترك ، والمشكاة الكوة بلسان الحبشة ،
والطور الجبل بالسريانية ، واليم البحر بالسريانية ،
وروى عن ابن عباس أنه قال : التنور بكل لسان عربى
وعجمى .

ومن أبواب هذا القسم باب لدخول بعض الصفات
(الحروف) على بعض : فنه دخول « من » على « عند »
تقول جئت من عندك ، وعلى « عن » ، قال ذو الرمة :
« إذا نفحت من عن يمين المشارق » . وتقول : كنت
مع أصحاب لى فأقبلت من معهم ، وقال الكسائى :
سمعت بعض العرب يقول : أخذته من كم كان ذاك ؛
قال سيبيويه : العرب تقول جئت من عليه كقولك من
فوقه . . . وقال الكسائى : من تدخل على جميع حروف
الصفات إلا على الباء واللام وفى . ومنه باب لدخول
بعض الصفات مكان بعض : تقول : لا يدخل الخاتم
فى أصبعى أى على أصبعى ، قال الله عز وجل
« ولأصلبكنم فى جذوع النخل » أى على جذوع

والمؤلف يفيض في هذا الباب إفاضة ظاهرة ، ويكثر فيه من الاستشهاد بالقرآن والشعر .

ويتناول المؤلف بعد ذلك أبنية الأسماء مفصلاً القول فيما فيه لغتان من ذوات الثلاثة الأحرف ، صحيحها ومعتلها ، وما فيه لغتان مما جاء على فعلة ، ومما جاء على فعال ، وما جاء على فعال وفعيل ، وفعال وفعول ، وفعال وفعال ؛ وما فيه لغتان مما جاء على مفعول ، ومما جاء على مفعلة ، وعلى فععل ، وهكذا في بقية صيغ الأسماء : من أفعل وفعال ، وفعيل وفاعل ، وفعول وفعيل ، وفاعل وفعال ؛ ومنه باب لما جاء فيه لغتان من حروف مختلفة مثل القرطم (بضم القاف والطاء) والقرطم (بكسرها) ، ورجل ترعية (بضم التاء وكسرها) للذي يجيد رعية الإبل ؛ وباب لما يقال بالباء والواو مثل رجل سبروت وسبريت ، وبينهما بون في الفضل وبين ؛ وباب لما يقال بالهمز والياء مثل اليرقان والأرقان ، وآخر لما يقال بالهمز والواو مثل وسادة وإسادة ؛ وباب لما جاء فيه ثلاث لغات من بنات الثلاثة مثل رأيته قبلاً (بفتح القاف والباء) وقبلأ (بكسر القاف وفتح الباء) وقبلأ (بضم القاف والباء) أى معاينة ؛ وما جاء فيه ثلاث لغات من حروف مختلفة الأبنية مثل برقع (بضم الباء والقاف) وبرقع (بفتح القاف) وبرقوع ؛ وما جاء فيه أربع لغات ، مثل عنوان (بضم العين أو كسرها) وعنوان وعلوان (بضم العين فيهما) وما جاء فيه خمس لغات مثل الشمال والشمأل ، والشمأل ، والشمأل ، والشمأل (بسكون الميم أو فتحها في الأخيرتين) ، وما جاء فيه ست لغات مثل فسطاط وفسطاط وفساط (بضم الفاء أو كسرها في الجميع) .

وكما عقد المؤلف باباً لمعاني الأفعال عقد آخر

لمعاني الأسماء : فكل اسم على فعالان (بفتح العين) فمعناه الحركة والاضطراب ، وشذ منه شيء ؛ فقالوا الميلاَن وموتان الأرض وليس ههنا الحركة في شيء ؛

وفعالان (بسكون العين) كثيراً ما يأتي في الجوع والعطش وما قاربهما ؛ ومما قارب هذا المعنى فبنوه بناءه لهفان وحران ؛ ومما ضاده فبنوه بناءه شعبان وريان ؛ وفعل (بكسر العين) يأتي في الأدوية وما قارب معناها ، ويدخل فيه ما يدل على عيب ، وما تعقد ولم يسهل ؛ وقد يدخل فعيّل على فعل في بعض هذا الباب مثل سقيم ومريض ؛ وجاءت أشياء مضادة لما ذكر فبنوها على فعل مثل أسر وبطر ؛ وأفعل يجرى للصفات بالألوان وبالعيوب والأدواء ؛ وفعال (بضم الفاء) يأتي كثيراً فيما يرفض وينبذ ؛ وفعالة (بكسر الفاء) تأتي كثيراً في الصناعات والولايات ؛ والأسماء التي بنيت على فعيّل تجيء وأضدادها على بناء واحد وما أقل ما تختلف : قالوا : كثير وقليل ، وكبير وصغير . وهناك باب لشواذ البناء مثل فعل (بضم الفاء وكسر العين) ؛ وباب لشواذ التصريف مثل جمع غداة على غدايا في قولهم : «إني لآتيه بالعشايا والغدايا» فجمعوا الغداة غدايا لما ضمت إلى العشايا ؛ وباب لما جمعه وواحد سواء مثل الفلك (بضم الفاء) للسفن وواحداه ؛

وباب لما جاء على بنية الجمع وهو وصف للواحد مثل ثوب أسمال ؛ وباب لأبنية نعوت الموثث فما كان من النعوت على فعالان (بفتح الفاء) مثلاً فالأثنى فعلى في الأكثر نحو غضبان وغضبي ، وما كان على فعالان (بضم الفاء) فموثته بالهاء نحو خمصان وخمصانة .

وينتهي هذا القسم — وبانتهائه ينتهى الكتاب — بأبواب أبنية المصادر ؛

خاتمة

هذا الكتاب الذى عرضنا منهجه وخلاصته مادته ونماذج من بحوثه يعد كتاباً رائداً في التوجيه اللغوى والأدبى في صناعة الكتابة العربية .

وقد نسج على منواله كثيرون ممن جاءوا بعد «ابن قتيبة»، وإن اختلفت زوايا معالجتهم للموضوع باختلاف ثقافتهم ومجاور اهتماماتهم، وباختلاف طبيعة المعارف ووظيفة الكتابة في أزمنتهم : منهم «الجهشياري» في كتابه «الوزراء والكتاب»، و«أبو بكر محمد بن يحيى الصولي» صاحب كتاب «أدب الكتاب»، و«أبو جعفر النحاس» صاحب «صناعة الكتاب»، و«أبو هلال العسكري» مؤلف كتاب «الصناعتين»، و«الطحاوي» في «فقه اللغة» و«ابن الأثير» في «المثل السائر». وأوسع كتاب في التأليف العربي في هذا الباب «صبح الأعشى في صناعة الإنشا» للقلقشندي «المصري» (القرن الثامن الهجري) الذي نظر في مؤلفات السابقين ونقدها وقرر أنه لم يكن من بينها تصنيف جامع للمقاصد، ولا تأليف كامل بالمصادر والموارد، وبين أن كاتب الإنشاء في الحقيقة لا يستغنى عن علم، ولا يسعه الوقوف عند فن، وأن لكل نوع من الكتابة مادة يحتاج إليها بمفردها، وآلة تخصها لا يستغنى عنها. ولهذا وضع كتابه المعروف في أربعة عشر مجلدًا، وجعل منه موسوعة للمعارف التي يحتاج إليها الأديب وكاتب الإنشاء.

وكتاب «ابن قتيبة» - إلى جانب كونه رائدًا في هذا الميدان من التأليف - له شأنه من الوجهة التاريخية في تصوير المعارف التي كانت تعد ضرورية للأدباء وكتاب الدواوين في القرن الثالث الهجري، وفي بيان ما لا بأس مرحلة الترجمة في العصر العباسي من إقبال على العلوم المستحدثة المنقولة عن الثقافات القديمة، وما كان لذلك من أثر على الدراسات الأساسية وأصحابها في الثقافة العربية الإسلامية.

وهذه نقطة أفاض فيها المؤلف في مقدمته، ونحب - قبل التعرض لمادة الكتاب - أن نقف قليلاً عند الصورة القائمة التي رسمها المؤلف في خطبة كتابه، وأن ننظر إليها نظرة فحص وإمعان :

إن هناك عنصرين رئيسيين يمكن أن يبررا الصيحة الغاضبة التي أعلنها «ابن قتيبة» على الموقف الأدبي والعلمي في عصره : أولهما شدة إقبال الناس إذ ذاك على الثقافات المترجمة من اليونانية والفارسية والهندية. وقد كان هذا أمراً طبيعياً، فلكل جديد لذة، والثقافات المترجمة كانت من نوع جديد على العقلية العربية، فهي تريد أن تلتهم منها أكبر قدر في أقصر وقت، وكان الخلفاء العباسيون يشجعون هذا الإقبال، ويعتزون به : وكان طبيعياً كذلك أن يثير هذا الإقبال غيرة علماء الثقافة العربية الإسلامية الذين كانوا حريصين على المقومات الرئيسية للمجتمع الإسلامي، تلك المقومات التي تستمد من الدين واللغة وعلومهما :

«وابن قتيبة» - رغم مشاركته في معرفة بعض اللغات القديمة كالفارسية - ورغم قراءته في كتبها وإفادته منها - زعيم من زعماء علماء الدين، حريص على أن تأخذ الثقافة الإسلامية الأساسية المكان الأول من الاهتمام والإقبال، وعلى ألا تطغى الفلسفة والمنطق والفلك فتشغل الناس عن ثقافتهم، وقد تزعزع ثقتهم بمقوماتهم : وهو موقف لا يختلف كثيراً من موقف محافظينا في الثلث الأول من القرن الحاضر : وما صنعه «ابن قتيبة» في تعبير بعض كتاب عصره بالانصراف إلى الدعة وعدم النشاط الفكري شبيه بما صنعه بعض نقادنا المحدثين مع شعراء عصرهم حين رموهم بالكسل العقلي وعدم العناية بتثقيف أنفسهم.

وهذه الصيحة التي يعلنها ابن قتيبة في أدب الكاتب تتردد أصداؤها في كتبه الأخرى وعلى الأخص في كتابه «تأويل مختلف الحديث» إذ يشكو ما دأب عليه أهل الكلام في عصره من ثلب أهل الحديث وامتنانهم، والإسهاب في ذمهم، ورميهم بحمل الكذب، ورواية المتناقض، ويشدد «ابن قتيبة» في الرد على هؤلاء وتهجين مذاهبهم وتفنيد شبههم واعتراضاتهم على بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : وهو يهزأ

من تشدقهم ببعض الألفاظ الجديدة التي جاءت مع الثقافات المحلوبة : كالظفرة والتولد والعرض والجوهر والكيفية والكمية والأينية وما إليها . ويتناول زعماء الفرق والمتكلمين وأهل الرأي والقياس بالتجريح ، ويخص « الجاحظ » وهو زعيم المعتزلة في عصره بنصيب من نقده .

والعنصر الثاني في غضبية « ابن قتيبة » أن كثيراً من الكتاب الذين كانوا يعملون إذ ذاك في دواوين الدولة كانوا من الموالي ، وأن المرحلة ذاتها كانت مرحلة مد في النفوذ الفارسي والتركي وجزر في النفوذ العربي في بلاط الخلفاء .

والظاهر أن الكتاب بحكم سلطتهم في بلاط الخلفاء العباسيين ، وتحكمهم في أقدار الناس وأرزاقهم - كانوا يثيرون على أنفسهم سخط كثير من العلماء والمثقفين فالجاحظ - رغم رضاه عن طريقةهم في البلاغة والتماهم من الألفاظ ما لم يكن متوعراً وحشياً ولا ساقطاً سوقياً - يعلن غضبه على أفعالهم ولؤم طباعهم وتعاليمهم على الناس ، وتعرضهم للمال يحسنون من تأويل النصوص الإسلامية ويؤلف في ذلك رسالة - مطولة - بعنوان « ذم أخلاق الكتاب » .

و « ابن قتيبة » يستشهد لجهالة كتاب زمانه بشاهدين : أحدهما عن كاتب تختلف الرواية في شخصه والمشهور - كما يقول البطلوسي - أنه أحمد بن عمار ابن شاذى وزير المعتصم - وكان لا يحسن شيئاً من الأدب ، وتحكى الرواية أن المعتصم نفسه كان قليل البضاعة من الأدب ، وأنه ورد عليه كتاب عامل « الجبل » وفيه : « أنهم مطروا مطراً كثيراً أكثر عنه الكلاء » ، فقال لابن عمار : ما الكلاء ؟ فتردد في الجواب وتعثر لسانه ، ثم قال : لا أدري . فقال « المعتصم » : انا لله وإنا إليه راجعون ، خليفة أمى وكاتب أمى ! ثم قال : أدخلوا على من يقرب منا من الكتاب ، فأدخل عليه « محمد بن عبد الملك الزيات » - وكان

يتولى قهزمة الدار ، وله حظ وافر من الأدب والنظم والنثر ، فسأله : ما الكلاء فقال : النبات رطبه ويابسه والرطب منه خاصة يقال له خلأ ، واليابس منه يقال له حشيش . ثم اندفع يصف له النبات من حين ابتدائه إلى حين اكتماله إلى حين هيجه : فاستحسن « المعتصم » ما رأى منه وقال : ليتقلد هذا الفتى العرض على : فكان ذلك سبب ترقيه إلى الوزارة . والرواية مع تأييدها لبعض ما يصفه « ابن قتيبة » تتضمن الجانب الآخر المشرق من الصورة وهو وجود مثقفين من الكتاب ، وحرص الخلفاء على اصطناعهم وإفساح المجال لهم في خدمة الدولة :

وقد اعتمد بعض مؤرخي الثقافة العربية في العصر الحديث على كلام « ابن قتيبة » في تصويره للعصر العباسي : فجورجى زيدان - مثلاً - في تاريخه للأدب العربية (ص ١٧٩ ج ٢ ط المعارف) يقول : « ظهر أثر الانقلاب الأدبي في ألفاظ اللغة العربية ، فتنوعت معاني بعضها حتى خرجت عما وضعت له في المعاجم ؛ وشق ذلك على أدباء اللغة فوضعوا المقالات أو الكتب في انتقاد ذلك وإصلاحه ، ولكنه قلما أفاد لأن ذلك التنوع حدث بطبيعة العمران ، ومن انتقده « ابن قتيبة » في أدب الكاتب : : : »

ويقول في موضع آخر (ص ١٨١ ج ٢) :

« ظهرت في هذا العصر شكوى الشعراء من ذهاب دولة الشعر - وانقضاء العصر الذى كان الشعر فيه يثير النفوس ويستنهض الهمم - بذهاب الخلفاء والأمراء الذين كانوا يعرفون قدر الشعر ويقدمون أصحابه بالسخاء وقد عبر « ابن الرومي » (المتوفى سنة ٢٨٣ هـ) عن ذلك بقوله :

ذهب الذين تهزهم مداحهم

هز الكفاة عوالى المران

كانوا إذا امتدحوا رأوا ما فيهمو

فالأريحية منهمو بمكان

ويقول في موضع ثالث (ص ٢٠٦ ج ٢) مصوراً
الكساد الذى أصاب صناعة الأدب :

«وأصاب صناعة الأدب فى هذا العصر كساد
— كما أصاب الشجر — للأسباب التى قدمناها : من
فساد الدولة ، واشتغال الملوك والأمراء عن التنشيط ،
وانصراف الناس إلى الفلسفة والطبيعات والمنطق من
العلوم الحادثة عندهم ، وشيوع الشعوبية ، والظعن على
العرب وكفائهم وعلومهم ، فأصبح الأدباء يشكون
كساد بضاعة الأدب ، وفساد عقيدة الناس بالفلسفة ،
وتقاعد الأدباء عن إتقان صناعة الإنشاء . . . » .

ثم يورد « جورجى زيدان » كلام « ابن قتيبة »
الذى أوردناه سابقاً : « رأيت كثيراً من كتاب
زماننا . . . » الخ .

هذه الصورة التى صورها « ابن قتيبة » — وتابعه فيها
بعض مؤرخى الأدب كجورجى زيدان — لموقف
الدولة إذ ذاك من الأدباء والعلماء تبدو محل نظر : فنحن
إذا رجعنا إلى تراجم الكثيرين من أولئك الأدباء والعلماء
وجدنا أنهم حظوا بالتقدير والتشجيع من الخلفاء
والوزراء وولاة الأقاليم ، وأن علماء اللغة والأدب
خاصة كانت سوقهم رائجة فى بلاط الخلفاء وفى تثقيف
أولياء العهد : فالمعروف أن « أبا تمام » — مثلاً —
(توفى سنة ٢٣٢ هـ) مدح المعتصم وسجل فتح عمورية
ومدح آل طاهر فى خراسان وغيرهم ؛ وأن « البحرى »
(توفى ٢٨٤ هـ) خرج من الشام إلى العراق ومدح جماعة
من الخلفاء — أولهم « المتوكل على الله » — وخلقاً كثير
من الأكابر والرؤساء وأقام فى بغداد دهرأ طويلاً ؛
وأن « ابن المعتز » (٢٩٦ هـ) تثقف على « المبرد »
و « ثعلب » وغيرهما ؛ وأن المتوكل — وكان عازماً على
اختيار من يؤدب ولده — لما بلغه أمر الجاحظ (٢٥٥ هـ)
استقدمه إليه فى « سر من رأى » ولكنه لما رآه استبشع
منظره فأمر له بعشرة آلاف درهم وصرفه ؛ وأن « ابن
أبى الدنيا » (٢٨١ هـ) كان يؤدب « المكتفى بالله » ؛

وأن أبا عثمان المازنى (٢٤٩ هـ) عاصر « الواثق بالله »
و « المتوكل على الله » وجالسهما ونال جوائزهما ، ومن
جملتها جائزة على إعراب :

أظلم إن مصابكم رجلاً

أهدى السلام تحية ظلم

وأن « أبا اسحاق الزجاج » (٣١١ هـ) صار مؤدباً
« للقاسم بن عبيد الله بن سليمان » فكان ذلك سبب
غناه ؛ وأن ابن دريد (٢٢٣ — ٣٢١ هـ) رحل إلى
نواحي فارس وصحب « ابنى ميكال » وهما يومئذ على
عمالتها ، وألف لهما كتاب « الجمهرة » ، وكانت تصدر
كتب « فارس » عن رأيه ، ولا ينفذ أمر إلا بعد توقيعه
ثم انتقل إلى « بغداد » بعد عزل « ابنى ميكال » عن
فارس فأجرى عليه الخليفة « المقتدر » خمسين ديناراً
فى الشهر إلى وفاته ؛ وأن « المتوكل » بعث فى طلب
« الزبير بن بكار » (من نسل عبدالله بن زبير) لتأديب
ولده ، وأمر له بعشرة آلاف درهم وعشرة نخوت
وعشرة بغال يحمل عليها رحله إلى « سر من رأى » ،
وأن البلاذرى المؤرخ (٢٧٩ هـ) صاحب « فتوح
البلدان » تقرب من « المتوكل والمستعين والمعتز » ،
وعهد إليه هذا بتثقيف ابنه عبدالله . وما لنا نذهب
بعيداً ، فابن قتيبة نفسه قد عمل كتابه « أدب الكاتب »
« لعبيد الله بن يحيى بن خاقان » وزير المتوكل وتوسل
به إليه فأحسن « عبيد الله » صلته واصطنعه وعنى به عند
المتوكل حتى صرفه فى بعض أعماله .

ثم إن العصر الذى عاش فيه « ابن قتيبة » كان
حافلاً — إلى جوار من ذكرنا — بكثير من الأدباء
وعلماء اللغة والحديث وغيرهم ، كأبى سعيد السكرى
(٢٧٥ هـ) الذى جمع أهم ما بين أيدينا من أشعار
الجاهليين وصدر الإسلام من القبائل والأفراد إلى
أيامه ؛ « وقدامة بن جعفر » (٣٣٧ هـ) صاحب كتابى
« نقد الشعر ونقد النثر » و « ابن الأنبارى » (٣٢٨ هـ)

في شرحه لأدب الكاتب بقوله: « وكان الأصمعي عفا الله عنه يتسرع إلى تخطئة الناس وينكر أشياء كلها صحيح » (الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ص ١٤١) .

وقد حاولنا أن نتبع « ابن قتيبة » في كثير مما نبه إليه فوجدنا - كما وجد البطلوسي - أنه لم يعن العناية الكافية بأن ينسق بين أبواب كتابه : فاللفظ الذي يعد لحناً في أحد أبواب الكتاب يذكر استعمالاً مرجوحاً في باب ثان ، ثم يذكر في باب ثالث ضمن ما ورد فيه لغتان . وأمر آخر لحظناه : ذلك أن « ابن قتيبة » يجري أحياناً على رأى القلة أو الرأى المرجوح في اللغة أو النحو ، ثم لا يكلف نفسه عناء التنبيه إلى الآراء الأخرى حتى تكتمل الصورة أمام القارئ . ولهذا الظاهرة خطرهما : فالكتاب من أمهات كتب الأدب واللغة ومراجعتهما ، وإذا اعتمد القارئ الحديث على ما فيه من التصحيح والتخطئة في الاستعمال اللغوي دون اطلاع على ما استدرك على « ابن قتيبة » ، ودون رجوع إلى المعاجم المطولة أو الحديثة فربما ضيق واسعاً ومنع جائزاً .

ومن الواضح أن الموقف اللغوي في أيام « ابن قتيبة » وفي أواخر مرحلة التقنين اللغوي لم يكن محدداً ولا قاطعاً : فالخلاف بين العلماء كان قائماً في كثير من المسائل ، والمذاهب لم تكن موحدة في أمر ما ورد عن العرب على سبيل الكثرة أو القلة ، ولم يكن العلماء على اتفاق في شأن السماع والقياس ؛ والخلاف بين البصريين والكوفيين في هذا معروف . ولعل تأرجح^(١) موقف ابن قتيبة أحياناً في كتابه راجع إلى مدرسة بغداد التي يحنى هو على رأسها ، والتي ورثت المدرستين وحاولت أن تقرب ما بينهما من تعارض واختلاف .

صاحب كتاب الأضداد وشارح المفضليات و « أبي جعفر النحاس » (٣٢٨ هـ) شارح المعلقات ؛ واللغويين « أبي عمرو الهروي » (٢٥٥ هـ) وأبي حاتم السجستاني (٢٥٥ هـ) و « أبي العباس المبرد » (٢٨٥ هـ) صاحب « الكامل » . وفي ذلك العصر عاش جماعة من كبار المؤرخين « كابن عبد الحكم » (٢٥٧ هـ) صاحب فتوح مصر والأندلس والمغرب ؛ و « محمد بن حبيب » (٢٤٥ هـ) مؤلف كتاب القبائل والأيام الكبير وقد ألفه « للفتح بن خاقان » ؛ و « أبي حنيفة الدينوري » (٢٨٢ هـ) صاحب كتاب الأخبار الطوال ؛ « وابن طيفور » (٢٨٠ هـ) مؤلف تاريخ بغداد ؛ و « اليعقوبي » (٢٧٨ هـ) ؛ و « ابن جرير الطبري » (٣١٠ هـ) ؛ وعاش فيه من الجغرافيين الهمداني (٣٣٤ هـ) مؤلف « الإكليل » في وصف اليمن ، وكتاب « صفة جزيرة العرب » . وعاش فيه من علماء الحديث أصحاب الكتب الستة : « البخاري » (٢٦٥) و « مسلم » (٢٦١) و « ابن ماجه » (٢٧٣) وأبو داود (٢٧٥) والترمذي (٢٧٩) ، والنسائي (٣٠٣) .

لقد أطلنا قليلاً في ذكر أولئك الأعلام لنبرز الوجه الآخر من صورة القرن الثالث الهجري ، ولنبرر ما نرجحه من أن « ابن قتيبة » اندفع مع حماسه للعلوم الأساسية وغضبه من الإقبال على الفلسفة والمنطق والكلام والعلوم المستحدثة ، ومن موقف الفرق وأهل الرأى من علماء الحديث فجاءت صورته التي رسمها لعصره ماثلة إلى جانب واحد :

أما مادة الكتاب من حيث الأوضاع اللغوية فيبدو منها أن « ابن قتيبة » - في معظم ما نبه إليه - كان يحرص على الفصيح ويدعو إلى الاستمسك به ، ويحذر مما عداه من الاستعمالات المرجوحة ، أو التي كانت تعد في أيامه من لحن العامة . ويظهر أنه في هذا كان يتابع « الأصمعي » الذي عرف بكثرة تخطئته للاستعمالات الجائزة أو الواردة على قلة . وقد نبه إلى هذا « البطلوسي »

(١) من أشار من القدماء إلى اضطراب موقف ابن قتيبة أبو الطيب اللغوي (المتوفى سنة ٣٥١ هـ) في كتابه « مراتب النحويين » (مصر ١٩٥٥ ص ٨٤ - ٨٥) ومن المحدثين أحمد أمين في كتابه « ضحى الإسلام » (ج ١ ط ٣ - ١٩٣٨ - ص ٤٢٥ - ٤٢٦) .

ومن الظواهر التي تستلفت النظر في تاريخ التطور اللغوي أن كثيراً مما كان يعده « ابن قتيبة » مرجوحاً أو من لحن العامة قد ثبت على الزمن وعاش إلى اليوم في بعض البيئات العربية اللسان ، بل وربما ثبتت له الغلبة على ما كان يعد أفصح أو أصح في الصدر الأول . وتلك ظاهرة تستحق أن تدرس وأن تبحث عللها وأسرارها ، فلعل كثيراً منها كان من لغات القبائل^(١) ، ولعل بعضها يمتاز بسمّة فيه تجعله أيسر في النطق أو أخف على السمع ، أو أوضح في الدلالة .

وفيا يلي أمثلة توضح النواحي التي أشرنا إليها في هذه الخلاصة :

يقرر « ابن قتيبة » في كتابه أن الناس في عصره يستعملون « الطرب » في الفرح دون الجزع على حين أنه في الاستعمال العربي القديم « خفة تصيب الرجل لشدة السرور أو لشدة الجزع » ؛ وصاحب القاموس يؤيد « ابن قتيبة » في هذا فيقول : « الطرب محرّكة الفرح والحزن ضد أو خفة تلحقك تسرك أو تحزنك ، وتخصيصه بالفرح وهم » .

ويبدو أن الاستعمال القديم للطرب في الفرح والحزن يقرب مما يذهب إليه بعض المحدثين من علماء النفس — مثل « وليم ماكيدوجال » — في تعريف الانفعال emotion بأنه خفة أو هزة مقرونة بأعراض جثمانية تصاحب إثارة الغريزة ، وهو عندهم أعم من أن يكون خفة لذة أو ألم . ومن الملاحظ أن ما جرى عليه الناس في عصر ابن قتيبة في استعمال لفظ الطرب استمر إلى اليوم في البيئات الناطقة بالعربية ، فنحن في بيتتنا المصرية — مثلاً — نكاد نقصره على ما يتصل بالفرح

(١) « قال رجل لأبي عمرو بن العلاء : أخبرني عما وضعت ما سميت به عربية ، أيدخل فيه كلام العرب كله ؟ فقال : لا ، فقلت : كيف تصنع بما خالفتك فيه العرب وهم حجة ؟ فقال : أحمل على الكثير وأسى ما خالفني لغات » . (أحمد أمين « ضحى الإسلام » ج ٢ ط ١ - ١٩٣٥ ص ٢٥٩) .

من سرور وسمر وغناء وما إليها ، وهذا التغليب الذي يخطئه « ابن قتيبة » و « صاحب القاموس » قد سجله « المعجم الوسيط » — الذي أخرجه مجمع اللغة العربية في القاهرة في ١٩٦٠ - ١٩٦١ — فقال : « وأغلب ما يستعمل اليوم (الطرب) في الارتياح مما يحرك في النفس الطرب » . وكلمة « القافلة » في أصل معناها : الرفقة الراجعة من السفر . ولكن الناس في عصر « ابن قتيبة » استعملوها للرفقة في السفر ذاهبة كانت أو راجعة . واستعملنا الحديث كذلك . يقول المعجم الوسيط : (القافلة) : الرفقة الكثيرة الراجعة من السفر أو المبتدئة به ، يكون معها دوابها وأمتعتها وزادها (ج) قوافل .

والركب — عند « ابن قتيبة » — « أصحاب الإبل وهم العشرة ونحو ذلك » ، ولكن البطليوسي يعلق على هذا فيقول :

« هذا الذي قاله ابن قتيبة قد قاله غير واحد من اللغويين . وحكى يعقوب أن عمارة بن عقيل قال : لا أقول راكب إلا لراكب الإبل خاصة ، وأقول فارس وبغال وحمار . ويقوى هذا الذي قاله قول قريظ العنبري :

فليت لي بهمو قوماً إذا ركبوا
شنوا الإغارة فرساناً وركباناً

والقياس يوجب أن هذا غلط ، والسماع يعضد ذلك . ولو قالوا إن هذا هو الأكثر في الاستعمال لكان لقولهم وجه . وأما القطع على أنه لا يقال راكب وركب إلا لأصحاب الإبل خاصة فغير صحيح ، لأنه لا خلاف بين اللغويين في أنه يقال : ركبتم الفرس وركبت البغل . وقد قال الله تعالى : « والخيول والبغال والحمير لتركبوها » فأوقع الركوب على الجميع .

وقول ابن قتيبة أيضاً : إن الركب عشرة ونحو ذلك ، غلط آخر ، لأن الله تعالى قال « والركب أسفل

منكم» يعنى مشركى قريش يوم بدر ، وكانوا تسعمائة وبضعة وخمسين . والذى قاله « يعقوب » فى الركب هو العشرة فما فوقها ، وهذا صحيح ، وأظن « ابن قتيبة » أراد ذلك فغلط فى النقل : . » (ص ١٥١ - ١٥٢ الاقتضاب) .

وكلمتا سداد (بفتح السين) وسداد (بكسرها) يذكرهما « ابن قتيبة » فى باب اللفظين يكثر فيهما احتمال الخطأ لتقاربهما فى اللفظ أو المعنى : فالأولى (بالفتح) السداد فى المنطق والفعل أى الإصابة . والثانية السداد (بالكسر) كل شئ سددت به شيئاً ، مثل سداد القارورة وسداد الثغر . ويقال : أصبت سداداً من عيش أى ما تسد به الخلة ، وهذا سداد من عوز . . . والذى قرره « ابن قتيبة » هنا هو الفصحى الشائع فى الاستعمال اللغوى ، ويذهب بعض المعاصرين الحريصين على سلامة اللغة إلى التزامه وتخطئة ما عداه . ولكن « البطليوسى » يعد هذا مما لم يلتزم « ابن قتيبة » الدقة والوضوح فى تقريره ، فقد قال فى باب ما جاء فيه لغتان استعمل الناس أضعفهما « ويقولون سداد والأجود سداد » وقال فى باب أبنية الأسماء : « سداد من عوز وسداد » (بالفتح والكسر) فسوى بين اللغتين .

وفى باب ما تختلف فيه المصادر من الصدر الواحد (أى الفعل الواحد) يذكر ابن قتيبة : رأيت فى النوم رؤيا ، ورأى فى الفقه رأياً ، ورأيت الرجل رؤية . ويستدرك عليه البطليوسى بأن هذا هو المشهور ، ولكن قيل فى رؤية العين رأى كما قيل فى الفقه ، ورؤيا كما قيل فى النوم . ويستشهد للأول بالآية (يروئهم مثلهم رأى العين) ، وللثانى بقول المتنبي : « ورؤياك أحلى فى العيون من الغمض » وبرر « البطليوسى » الاستشهاد بالمتنبي - وهو من المحدثين - بأن كثيراً من كبار النحاة كانوا معاصرين له ولم ينكروا عليه هذا القول :

ويفرق « ابن قتيبة » بين أمد ومد ، تقول : أمدته بالمال والرجال ، ومددت دوائى بالمداد ، قال الله عز وجل (والبحر يمدده من بعده سبعة أبحر) هو من المداد لا من الإمداد . ولكن « المعجم الوسيط » يرادف بين اللفظين فيقول : « ومد الشئ : زاد فيه ، يقال مد النهر ، وفى التنزيل العزيز « والبحر يمدده من بعده سبعة أبحر » ، ومد الجيش : أعانه بمدد يقويه ، ومد القوم الجيش : كانوا مدداً له ، ومد الدواة : زاد مدادها ، ومد القلم : غمسه فى الدواة ؛ وأمد النهر : مده ، وأمد الدواة زاد فى نقسها ، وأمد فلاناً : أعانه وأغاثه .

ويلاحظ فيما يورده « ابن قتيبة » من الأفعال المهموزة والعوام تدع هزها أن ذلك مستمر فى بعض بيئاتنا العربية إلى اليوم فى مثل توضأت ، وهنأتك بالمولود . . . الخ . ومنه عند « ابن قتيبة » فى الأسماء الأوزة والأوز ، وعامة عصره يقولون وزه . و « البطليوسى » يستدرك على ابن قتيبة فى هذا فيقول : « حكى يونس بن حبيب فى نوادره أن الأوز لغة أهل الحجاز ، وأن الوز لغة بنى تميم » (١٩٣ الاقتضاب) ، والمعجم الوسيط يقول : الوز : الأوز واحدة وزه .

وينكر ابن قتيبة - وعزت (بالتخفيف) ذاكرأ أن الأصمعى لم يعرفها ، والصحيح عنده وعزت إليه فى كذا (بالتشديد) وأوعزت . ولكن البطليوسى - كعادته فى التنبيه على تشدد الأصمعى يعلق على هذا فيقول :

« إن كان « الأصمعى » لم يعرف وعزت (خفيفة) فقد عرفها غيره ، فلا وجه لإدخالها فى لحن العامة من أجل أن الأصمعى لم يعرفها ، وقد أجاز « ابن قتيبة » فى باب فعلت وأفعلت باتفاق المعنى وعزت وأوعزت ، فإن كان قول الأصمعى عنده هو الصحيح فلم أجاز قول غيره فى هذا الموضع الآخر ؟ » (١٩٦ الاقتضاب)

ويذكر « ابن قتيبة » - في باب ما جاء خفيفاً -
والعوام تشدده : الدخان والقدوم ، والشجي (في
قولهم : ويل للشجي من الخلى) : الشجي خفيف ،
والخلى مشدد ، وكذلك كنانى فلان ، وقشرت الشيء
وأقشره مخففة .

ويلاحظ في دخان و قدوم وقشر أن التشديد فيها
مستمر في عاميتنا اليوم . أما الشجي ، فإن « البطليوسى » -
في تعليقه على ما أورده ابن قتيبة فيها - يعجب لما ذهب
إليه أكثر اللغويين من إنكار التشديد في هذا اللفظ ،
إذ لا خلاف بينهم في أنه يقال : شجوت الرجل أشجوه
إذا أحزنه ، وشجى يشجى إذا حزن ، فإذا قيل شج
بالتخفيف كان اسم فاعل (صفة مشبهة) من شجى
يشجى فهو شج ، وإذا قيل : شجى بالتشديد كان اسم
المفعول من شجوته أشجوه فهو مشجو وشجى . ويورد
البطليوس خبر مناقشة قديمة^(١) في هذا فيقول :

« وقد روى أن ابن قتيبة قال لأبي تمام الطائى :
يا أبا تمام أخطأت في قولك :

ألا ويل الشجي من الخلى

وبالى الربع من إحدى بلى

فقال له أبو تمام : ولم قلت ذلك ؟ قال : لأن
يعقوب قال : شج بالتخفيف ولا يشدد .

فقال له أبو تمام : من أفصح عندك ، ابن الجرمقانية
يعقوب أم أبو الأسود الدؤلى ، حيث يقول :

ويل الشجي من الخلى فإنه

نصيب الفؤاد لشجوه مغموم !

(١) إذا صح أن لقاء ونقاشاً حدثا بين ابن قتيبة وأبي تمام
فلا بد أن كان ذلك وابن قتيبة ففى لم يتم العقد الثانى من عمره فقد ولد
سنة ٢١٣ هـ ، وكانت وفاة أبى تمام سنة ٢٣٢ هـ .
أما يعقوب فقد توفى سنة ٢٤٣ هـ . (٢٤٤ ، ٢٤٦) (بركلان
- ترجمة العربية - ج ٢ ص ٢٠٥) والجرمقانى : واحد الجرامقة ،
قوم من العجم صاروا بالموصل فى أوائل الإسلام (قاموس) .

ويعلق البطليوسى على هذا فيقول :

« والذى قاله أبو تمام صحيح ، وقد طابق فيه
السباع القياسى ، وقد قال أبو داود الإيادى ، وناهيك
به حجة :

من لعين بدمعها مولىة

ولنفس ما عداها شجية »

(الاقتضاب ١٩٧ - ١٩٨)

ويورد « ابن قتيبة » كثيراً من تحريفات العامة
بإسكان المتحرك أو تحريك الساكن أو ضم المفتوح أو
كسر المضموم . . . الخ . وإذا راجعنا كثيراً من هذا
وجدناه مصححاً فى قواميس اللغة الأخرى ، ومن
ذلك كلمة الصبر (بمعنى المر) فابن قتيبة ينكر على
العامة تسكين الباء فيها . والبطليوسى فيقول : إن هذا
الإنكار ظريف ، لأن كل ما كان على فعل (مكسور
العين أو مضمومها) فإن التخفيف فيه جائز ، وقد
ذكر « ابن قتيبة » ذلك فى أبنية الأسماء ، وإذا خففوا
مثل هذا فربما أبقوا حركة الحرف الخفف على ما قبله ،
وربما تركوه على حالته فيقولون فى فخذ فخذ وفخذ
(بفتح فسكون أو كسر فسكون) .

على أن موقف « ابن قتيبة » فى جملة محل نقد
من البطليوسى ، وهو ينهى عليه اضطرابه فيه ويقول :
« ومثل هذا الاضطراب والتخليط يحير بال القارئ
لكتاباه ، وكان ينبغى أن يجعل ذلك فى باب واحد ،
ولا ينكر الشيء تارة ، ثم يجيزه تارة أخرى » (٢٠٥
الاقتضاب) .

والمعجم الوسيط يثبت كثيراً مما عده ابن قتيبة من
تحريفات العامة : فقد وردت فيه - مثلاً - الضفة
(بفتح الضاد وكسرها) والمرفق والمرفق (على وزن
مسجد ومنبر) وخصوصية ولصوصية تردان فيه
بالضم فقط ، وهو ما ينكره ابن قتيبة ، على حين يذكر
البطليوسى أن الفتح والضم جائزان فيهما ، إلا أن الفتح
أفصح ، حكى ذلك « ثعلب » وغيره . ويوزد المعجم

الوسيط طلاوة (بضم الطاء وكسر ها) والدوارة (بفتح الدال وضمها) والخوان (بضم الخاء وكسر ها) .
وفى باب الأفعال التي يخطئ العامة فيحرفون صيغها يذكر ابن قتيبة ما يلي :

« يقال استخفيت من فلان ، ولا يقال اختفيت ، إنما الاختفاء الاستخراج ومنه قيل للنباش مخنف ؛ ورجل منهوم ولا يقال نهم ؛ وتقول لا يساوى هذا الشيء درهماً ، ولا تقل لا يسوى ؛ ويقولون فلان مستأهل لكذا ، وهو خطأ ، إنما يقال فلان أهل لكذا ، وأما المستأهل فهو الذى يأخذ الإهالة أى الشحم ؛ ويقولون : لم يكن ذلك فى حسابى ، وليس للحساب وجه ، إنما الكلام : ما كان ذلك فى حسابى ، ومنهم من يجعل الحساب مصدر حسبت ، وقد يجوز على هذا أن يقال : ما كان ذلك فى حسابى . . . ويقال : هذا ماء ملح ، ولا يقال : مالح . . . »

هذه بعض أمثلة مما يعده ابن قتيبة خطأ وتحريفاً فى الصيغ . فإذا ما رجعنا إلى الشراح والمعاجم وجدنا استدراكات على هذه الأمثلة . فالبطلوسى — مثلاً — يقول فى شأن ملح ومالح : « هذا الذى قاله ابن قتيبة قد قال مثله يعقوب وأبو بكر بن دريد وغيرهما ، ورواه الرواة عن الأصمعى ، وهو المشهور من كلام العرب ، ولكن قول العامة لا يعد خطأ ، وإنما يجب أن يقال : إنها لغة قليلة ، وقد قال ابن الأعرابى : يقال شيء مالح ، كما قالوا شيء حامض » (٢١٦ الاقتضاب)

وبورد المعجم الوسيط (فى مادة خفى) : اختفى الشيء : استقر وتوارى ، ويقال : اختفى منه ، واختفى الشيء : أظهره واستخرجه ، وتخفى : استتر وتوارى ، واستخفى : تخفى . وكذلك فى مادة أهل يقول : استأهل الشيء : استوجبه واستحقه ؛ وفى نهم يقول نهم فى الشيء نهم نهماً ونهاماً : أفرط الشهوة أو الرغبة فيه ، يقال : نهم فى الطعام ونهم فى العلم فهو نهم ونهم ؛ ونهم بالشيء : أولع به فهو منهوم .
وبعد فنحن مدينون لابن قتيبة بما ضم كتابه « أدب الكاتب » من توجيه فى اللغة والرسم والاشتقاق ، وبما سجل من ظواهر الاستعمال اللغوى فى تلك المرحلة المتقدمة من تاريخ لغتنا ، وبما جمع من ضروب المعارف اللازمة حينذاك للكاتب والأديب ، وبما أثار كتابه الرائد فى بابيه من التعليق والشرح والنقد ، وبما عبد للمؤلفين من بعده من مناهج التأليف المنظم فى التوجيه اللغوى والأدبى . وإذا كان موقفنا من الكتاب وصاحبه هو موقف الإعجاب والتقدير ، فإن مقتضيات التطور والتحقيق اللغوى تتطلب منا أن نناقش الآراء الواردة فى الكتاب ، وأن نضع إلى جانبها ما قد يكون هناك من آراء أخرى قديمة أو حديثة ، وأن نفيد من كل ذلك فى الفهم الحقيقى لطبيعة اللغة ، والإفادة من خصبها وتروثها ، وتهيئة الفرص لنموها وتطورها حتى تواكب حياة المجتمع العربى النامى المتطور ، وتفى بأغراضه ومطالبه .

